الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات

المدرس الدكتور أحمد سامي المعموري
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الكوفة

المدرس محمد غالي الموسوي
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الكوفة

المقدمة

يعد دعم التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والشركات عن طريق الربط بين البحث العلمي من ناحية واحتياجات السوق والشركات من ناحية أخرى يعد من العوامل المهمة التي تحقق غايات وأهداف كثيرة مما ينعكس بالنفع على كلا الطرفين وكذلك على الاقتصاد الوطني ، حيث تستطيع الجامعة الحصول على مكاسب مادية تغطي النفقات التي تتحملها ، مع تفعيل دور الجامعة في التفاعل مع المجتمع وإيجاد الحلول لأغلب مشاكل المجتمع عن طريق تلك الأبحاث حيث أصبح التعاون بين الجامعات وسوق العمل وسيلة لزيادة مواكبة التعليم لاحتياجات سوق العمل وتحسين فرص توظيف الخريجين ورفع مستوى استخدام المعرفة . لان التعليم والتدريب لم يعد مجرد استثمار يمر به الشخص مرة واحدة في العمر ثم ينقضي بل هو استثمار يبدأ عندما يباشر الفرد عمله وينتهي عندما يتقاعد من عمله وعندما نتحدث عن الجامعات تبرز العملية التعليمية في المجالات التخصصية المختلفة كمهمة رئيسية على هذه المؤسسات القيام بها من أجل تأهيل خريجيها بالمعارف والمهارات اللازمة للعمل كمتخصصين في هذه المجالات ، لكن الجامعة لا تمارس هذا الدور فقط بل عليها ان تقوم بمهمة البحث العلمي التي لا تقل اهمية عن المهمة الاولى ولا شك أن هذه المهمة ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة ، ولقد تناولنا في هذا البحث موضوع

شديد الصلة بهذا الدور وهو الشراكة البحثية بين الجامعة والشركات مبينين مفهوم الشراكة البحثية بصورة عامة والفوائد التي تحصل منها ، ثم بينا صور الشراكة البحثية بين الجامعة والشركات ، ثم تناولنا اخيرا واقع الشراكة البحثية في الجامعات العراقية تناولنا فيه معوقات قيام تلك الشراكة في العراق مع التعريج على التنظيم القانوني لموضوع الشراكة في التشريع العراقي وانعكاسات ذلك الأمر من وجهة النظر الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الشراكة البحثية بصورة عامة .

نتناول في هذه المطلب تبيان تعريف الشراكة البحثية وكذلك معرفة فوائد تلك الشراكة .

اولا : تعريف الشراكة البحثية .

الشراكة بصورة عامة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية؛ والمساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، و بالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية. [1]

كما عرفت بانها اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها [2] ، أي يجب توافر العناصر الآتية حتى تتحقق الشراكة :

١. عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك

شخصا طبيعيا أو معنويا.
٢. المساهمة بمال أو عمل .
٣. الاتفاق على تقاسم الأرباح حسب ما يتفق عليه الطرفين في العقد.

لكن يمكن تعريف الشراكة البحثية في مجال البحث العلمي بصورة عامة بانها عملية تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية تواصلية واضحة ومحددة تمكن الأطراف المعنية من التعاون في مجلات البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة عن طرق مشاركة الجامعات التي لها تأثير مباشر في إجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ ، مع تلك الأطراف التي من المأمول أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفياً وفنياً واقتصادياً، ويتم ذلك بتضافر الجهود المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية[٣]

ثانيا : فوائد الشراكة البحثية بين الجامعة والشركات .

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية :

١. أهداف معرفية : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .

٢. أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

٣. أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .[٤] ولكي تستطيع الجامعة ان تعمل وبصورة فعالة تكفل تحقيق تلك الأهداف فإنها تلجا إلى أساليب وطرق علمية لتحقيق ذلك ، فالتأهيل المعرفي للإنسان وتوظيف المؤهلين، يعود على المجتمع بالنفع والتقدم والتنمية. لكنه لا بُد من القول أن هذه العملية التعليمية ،ليست المهمة الوحيدة للجامعات بل

هناك مهمات أخرى لا تقل أهمية عنها، بل تُعتبر مُكملة لها ومُتفاعلة معها، ألا وهي مهمة البحث العلمي والعمل على ربط البحث العلمي بسوق العمل خاصة بعد ان دخلت معايير الجودة في التعليم مما جعل التعليم سلعة عالمية تخضع لمعايير الجودة حالها حال أي سلعة تجارية أخرى ، وذلك بوسائل أهمها الشراكة البحثية مما يحقق الفوائد والميزات التالية :

١. إن مساهمات البحث العلمي تعتبر إحدى أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم التقني الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية حيث أن معدل تلك التنمية يتم الحصول عليه من المخزون الكلي من رأس المال البشري الذي يقود إلى الاختراعات التقنية الحديثة، وتحسين الإنتاج(٥).
٢. الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الشركات مما يوفر مصدر تمويل جيد للجامعة يجعلها لا تعتمد كثيرا على التمويل الحكومي مما يساهم بصورة كبيرة في استقلال الجامعات مالياً وإدارياً
٣. استفادة الشركات من الخبرات والإمكانات العلمية والكوادر بشرية المتاحة كما يستفاد الباحثين من الإمكانيات المادية للباحثين من اجهزة او مختبرات .. الخ مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة لا يمكن تحقيقها من قبل طرف لوحده خاصة إذا كان العمل من قبل فريق بحثي .
٤. دعم صناع القرار لانها تعد من ابرز المصادر لتقديم الخدمات والاستشارات لصناع السياسات .
٥.
٦. مساهمة تلك المشاريع للوصول بالجامعة الى المعايير الدولية للجودة ومنافسة الجامعات العالمية الرصينة في هذا المجال .

المطلب الثاني : صور الشراكة البحثية :

في مجال البحث العلمي تتنوع الشراكات مابين شراكات داخل المؤسسة البحثية الواحدة (الجامعة)، وأخرى بين المراكز البحثية المختلفة(الجامعات) و بين المراكز البحثية والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية، هذا إضافة إلى الشراكات بين المؤسسة البحثية (الجامعة) وبين الشركات العالمية والمحلية. ولكل من هذه الأنواع أهميتها الخاصة ، لكن

موضوع بحثنا يدخل في نطاق وتطوير الصورتين الاخيرتين . رغم ان تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٩ المسماة (آلية تعاون تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) تعالج فقط التعون بين تشكيلات الوزراة فيما بينها وبينها وبين الجهات الحكومية الاخرى ، وهذه ما سنبينه في المطلب الثالث .

ولكن مع ذلك فان الشراكة البحثية سواء كانت بهذا النوع ام ذاك فانها تتمثل العلاقة في هذه الشراكات اما بصيغة شراكات تعاونية؛ حيث يتم المشاركة بين الأطراف على أساس مشاركة جميع الشركاء في أداء المهام والواجبات، أو شراكات تعاقدية تتم بموجب عقد بين الأطراف المساهمة في الشراكة؛ حيث يوفر احد الأطراف المستلزمات المطلوبة عينية كانت أم غير ذلك، ويقوم الطرف الأخر بتوفير القدرات البحثية والخبرات الفنية[٦].

وسواء تمت الشراكة بهذا النوع ام ذاك فانها تكون بصيغ محددة لا تخرج عما يلي :

أولا : الكراسي البحثية .

الكراسي البحثية في الجامعات هو أحد الركائز التي تؤدي إلى تطوير الشراكة البحثية في البحث العلمي، وغالباً ما يكون له أثر إيجابي على الطرف الداعم والمؤسسة البحثية، لقد أثبتت تجربة الكراسي البحثية في أوربا وكندا وأمريكا جدواها في كثير من الاكتشافات العلمية والتطور التقني لهذه الدول، وهي أحدى أهم الوسائل المعتمدة في العالم لغرض الدعم المالي للبحث العلمي[٧].مما يسهم في استقطاب الأساتذة المتميزين في تخصص ما، وهذا ما يزيد من قيمة البحوث المنتجة منه، كما أنه يُحفز أصحاب القرار بالقطاعات الخاصة ورجال الأعمال في الدولة على تمويل البحوث التي وضعها كرسي البحث تحت الدراسة؛ ذلك لأنها بالعادة تبحث عن حلول لأغلب المشاكل التي يواجها المجتمع على الصعيد المحلي.

ثانيا : مشروع الحاضنات العلمية

يعمل مشروع الحاضنات من خلال آلية تبدأ من التحقق من وجود الرغبات لدى الباحثين ، وتشجيعها وصقلها من خلال دورات تدريبية

واختبارات شخصية حتى يصل الأمر إلى وضع خطة عمل دقيقة تعرض على متخصصين في الأعمال لتحليلها وإيجاد جوانب الضعف فيها؛ لاختيار الصفوة من المتقدمين للحصول على الدعم المادي والفني لمشاريعهم الخاصة، سواءً أكانت في موقع الحاضنات أم في أماكن أخرى، ويمكن لمنتسبي الحاضنات الاستفادة من الورش الفنية والمعدات والأجهزة الموجودة في الشركات من أجل تحويل النموذج ألمختبري إلى منتج كامل يمكن تسويقه ويمكن تلخيص أهداف الحاضنات في توفير فرص العمل وتسويق التكنولوجيا وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني .

ثالثا : برنامج المنح السنوية .

حيث يعتبر برنامج المنح استثماراً له عدة إيجابيات ؛ بان تقوم الجامعات باختيار المواضيع التي سيتم دراستها ، وتوجيه مبلغ الدعم إلى الأبحاث التي تراها مهمة وضرورية بالاتفاق مع الشركات المستفيدة من تلك الأبحاث ، ووضع الأولويات لتمويل الأبحاث كشراء أجهزة ومعدات ومواد كيماوية مما يساهم في عملية نمو البيئة التقنية والبحثية وتطوير ورفع كفاءة الكوادر الوطنية في الجامعات من أعضاء الهيئات التدريسية والطلاب، والاستفادة من مختبرات الجامعات لتعمل أبحاث ذات أهداف محددة يتم الاتفاق عليها مع الشركات المستفيدة بموجب اتفاقيات في مجالات تتعلق بنشاطات معينة.ويكون ذلك بـ :

الصورة الأولى : مشروعات مشتركة لتطوير منتج معين Product Development كأن تتقدم شركة معينة بمقترح مشروع مشترك مع أحد أعضاء هيئة التدريس من الجامعة او المراكز البحثية.

الصورة الثانية : مشروعات بحثية متقدمة Advanced Research وذلك بان يتقدم أحد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس بمقترح مشروع بحثي يساعد المشاريع والشركات التجارية مع توفير الدعم المادي له.

الصورة الثالثة : قيام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الاختراعات التجارية والتسجيل الدولي لبراءة الاختراع Patent Filing .

رابعا : الإشراف العلمي: ويتمثل في قيام الجامعات بتسويق البرامج

الخاصة بمناهج التدريب والدراسات العليا لقطاعات المجتمع المهتمة بهذا النوع من الشراكة.

خامسا الاستشارات والتدريب :
وهي تعاقدات محدودة التمويل قصيرة الأمد، يقوم بتنفيذها أفراد، ولا تعتمد بالضرورة على فريق بحثي ، وقد تشمل الطلاب وليس اعضاء هيئة التدريس ، حيث يمكن الاستفادة من مشاريع بحوث التخرج للطلبة في رفد الاقتصاد الوطني بالأفكار والرؤى الكفيلة بتحقيق مكاسب تجارية مهمة إذا ما وجدت الطريق نحو الرعاية والتطبيق ويمكن استغلال التدريب الصيفي للطلبة في مشاريع تفيد الشركات والمشاريع التجارية من خلال تدريب الطلبة فى شركات معينة أثناء فترة الأجازة الصيفية وفق اتفاق مسبق مع الجامعة كأن تتفق الجامعة على تدريب مجموعة متميزة من طلاب كليات الهندسة قسم الاتصالات في شركات الهاتف النقال بان تقدم الجامعة الخبرات والكفاءات العلمية مع التزام الشركات بالدعم المادي بان تقدم الشركة مكافآت نقدية للطلبة المتدربين

سادسا : البحوث التعاقدية :
وهي أقرب النماذج للشراكة البحثية ؛ حيث يتم التعاقد مع الشركات والوزارات (أي مع جهات حكومية وخاصة) لتنفيذ برامج بحث وتطوير، والاتجاه التقليدي السائد في هذا النمط من الشراكات هو التعاقد مع الكيانات الكبرى[٨] .

المطلب الثالث : واقع الشراكة البحثية في الجامعات العراقية :

نتناول في هذا المطلب أهم المعوقات التي تقف في في وجه تطبيق الشراكة البحثية مع تناول التنظيم القانوني لإلية الشراكة البحثية في القانون العراقي والواقع الاقتصادي لهذا الموضوع .

أولا : معوقات قيام الشراكة البحثية:

يمكن إجمال تلك المعوقات في النقاط الآتية :

١. اتساع الفجوة بين الجامعات وبين مؤسسات المجتمع بجميع قطاعاته ، وعدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢. غياب ثقافة الحوار في التعامل والتفاعل بين المؤسسات الحكومية بصورة عامة والقطاع الخاص ، وضياع اغلب تلك التفاهمات والعلاقات بينها في دهاليز البيروقراطية والروتين الإداري .

٣. تتسم الغالبية الساحقة من بحوث الجامعة بالتقليد وعدم الاهتمام بعنصري الابتكار والإبداع، والتركيز على متطلبات المجتمع المدني بقضاياه الصناعية والاقتصادية مما يجعلها حبيسة رفوف المكتبات ليس الا .

٤. عدم إلمام اغلب أفراد المجتمع بمدى أهمية البحث العلمي ومردوده الإيجابي في تطور المجتمع. من جانب آخر إهمال الجامعات العراقية للجانب الإعلامي والتوعية المجتمعية.

٥. نقص الكوادر البشرية من المتخصصين في خدمة البحث العلمي، وهجرة العديد من العقول الإبداعية وعدم إخضاع المؤهلين لإعداد البحوث العلمية لدورات تدريبية مكثفة ترتقي بهم علمياً.

٦. عدم تخصيص ألميزانية الكافية للبحث العلمي، وندرة الحوافز المادية المخصصة للباحثين وتدني رواتب أساتذة الجامعات مما يؤثر على استمرارهم على التدريس اوالإنخراط بمجالات أخرى لتحسين مدخولهم الشهري دون الانشغال بالبحث ، مثلا تقرر تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن عدم احتساب الترقية العلمية لإغراض مالية تزيد من استحقاقات الأستاذ المالية .

٧. عدم وجود الآلية الإدارية الفاعلة على مستوى عالٍ والتنظيم القانوني لعملية التنسيق بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص .

ثانيا : التنظيم القانوني .

بعد اطلاعنا على مجمل القوانين المتعلقة بموضوع البحث العلمي والتعاون البحثي بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص بصورة عامة والشركات بصورة خاصة لم نجد أي تنظيم تشريعي لهذا

الامر ، وهذا الأمر وان كان بحد ذاته عيبا ، لكنه يجب ان لا يصبح حجر عثرة امام الشراكة البحثية ، صحيح ان الواقع يعلن غياب كامل للمعالجة القانونية لهذا الموضوع في مجمل النظام القانوني العراقي ولا توجد الا بعض النصوص او التعليمات المتفرقة التي تخص موضوع تقديم الاستشارات العلمية فقط ، وحتى قانون الخدمة الجامعة الجديد لم يتناول موضع التعاون بين الجامعات وبين مؤسسات القطاع الخاص وتنظيم حقوق الملكية الفكرية لبحوث وبراءات الاختراع وأهمها الحق المالي والمعنوي وتفعيل علاقات الجامعة خارج الإطار التقليدي والانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة سوق العمل ، وهذا نقص كبير كان من الضروري معالجته ، على الاقل في تعليمات تنفيذ القانون . لكن هناك بعض النصوص القانونية التي يمكن الاستناد إليها مع بعض التعديلات للوصول الى التنظيم القانوني للشراكة البحثية وهذا الامر نجده في تعليمات الية التعاون بين تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٩ التي جاءت كنسخة مطورة من تعليمات رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٧ التي عالجت نفس الموضوع حيث يمكن الاستفادة من الرؤى التي جاءت بها وتطويرها للوصول الى عملية تنظيم الشراكة البحثية . حيث قررت تشكل لجنة في كل من الكلية أو المعهد وتكون برئاسة العميد وعضوية رؤساء الأقسام أو الفروع العلمية تهدف اللجنة إلى تنظيم عملية التعاون المثمر والبناء ما بين التشكيلات المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بمجالات محددة كالإشراف على عملية التعاون وتنفيذ العقود ما بين التشكيلات المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، ومتابعة المراحل التي تحققت مطالبة فريق العمل البحثي المكلف من اللجنة بتقديم دراسة توضيحية وافية عن المهمة المكلف بها من حيث أهميتها ودور كل واحد منهم فيها كما نصت على ان يتم التعاقد بين التدريسيين أو الباحثين في التشكيلات المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وبين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لقاء أجور متفق عليها بين الطرفين ويتم تفرغ التدريسيين أو الباحثين وبالشكل الذي لا يؤثر على نصابهم أو مهامهم الوظيفية ويوزع صافي الربح بعد استخراج

المصاريف اللازمة للمشروع البحثي أو للمهمة :

أ- (٢٠٪) عشرون من المئة حصة الجامعة أو الكلية أو الهيئة أو المعهد .

ب- (٨٠٪) ثمانون من المئة حصة التدريسي أو الباحث أو فريق العمل ، تحدد اللجنة حصة كل واحد منهم كل بحسب مشاركته وإسهامه في المهمة أو المشروع البحثي .

والواقع ان هذه التعليمات صحيح انها عالجت التعاون بين تشكيلات وزارة التعليم العالي وبينها وبين الوزارات الاخرى والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة فقط ولم تتناول التعاون بينها وبين القطاع الخاص ، لكن ممكن ان تؤسس لتعليمات او قانون يعالج صورة التعاون المذكورة تحقيقا للانسجام مع معايير الجودة والانفتاح على سوق العمل وربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل .

ثالثا : البعد الاقتصادي .

إن نظام إنتاج الخبرة من خلال هذه المؤسسات البحثية قد حقق نجاحات محسوسة لاسيما في فترة الحرب الباردة ، فازدادت الثقة بها حيث توسع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليه حتى وصل عدد هذه المراكز التي تسمى بيوت الخبرة إلى (١٧٥٠)مركزا بحيث تحتضن العاصمة واشنطن لوحدها مايزيد على مائة مركز وان النفقات المالية المصروفة على هذه المراكز قد تجاوزت ٤ مليار دولار. وان ماينفقه (الكيان الصهيوني) على البحوث والدراسات عشرة إضعاف ماتنفقه الدول العربية مجتمعة ، فكل دول عربية فيها ٢٥ مركز بحث ، إما مراكز بحوث الجامعات العراقية فإنها تفتقر إلى ابسط الإمكانيات ، بينما تمتلك إسرائيل لوحدها ٢٠ مركز بحث ناشط ، ناهيك عما تمويله إسرائيل من مراكز في أوربا أو أمريكا تعمل لصالحه[٩]، وعند متابعة مؤشرات الانفاق على هذا القطاع لدول العربية للمدة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٢ حيث لا تزيد عن ٠,٢٪ ماعدا تونس فكانت ٠,٦٣٪ نظر وعند المقارنة بمعدل الدول النامية والدول مرتفعة الدخل لذا يبلغان ٠,٩٪ و ٢,٥٤ ٪ على التوالي. مما يتضح الى ضعف القاعدة وضعف مخرجات قطاع البحث والتطوير من الانتاج العلمي ، والصادرات من التكنولوجيا المتقدمة وبراءات الاختراع[١٠]. وتجدر الاشارة الى الزيادة خلال النصف الاول من

التسعينيات ولكنها انخفضت بنسبة اقل ويقدر نمو معدلات على مستوى برنامج البكالوريوس في تخصصات العلوم والتكنولوجيا بنحو ٣,٦٪ وفي العلوم الانسانية والاجتماعية بنحو ١٠,٦٪ حيث اصبح توزيع خريجي مؤسسات التعليم العالي متميزا لصالح خريجي العلوم الانسانية والاجتماعية . فسوف يزيد عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة من العمالة مما يودي الى تفاقم ظاهرة بطالة المتعلمين الصريحة والمقنعة ، وترجع الاسباب الرئسية لاتساع فجوة بين خريجي الكليات في المجالين الى محدودية الميزانيات المخصصة للتعليم العالي ومجانية التعليم وارتفاع تكلفة تعليم طالب العلوم والتكنولوجيا بالمقارنة مع طالب العلوم الانسانية.(١١)

وتذهب بعض الاتجاهات الى التحول نحو خصخصة التعليم التي هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحول بشكل جزئي وكلي الى مؤسسات انتاجية اوخدمية تملكها الدولة الى القطاع الخاص لتحقيق اليات السوق وايضا تحقيق المميزات التنافسية والاستفادة من مبادرات القطاع الخاص من اجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ولكن يكون فيه الاشراف اكثر واضح من قبل الحكومة .ولكن لا ان يكون التعليم الخاص في الجامعات الخاصة اقرب الى سوق الاسهم والسندات المنفلت الدي لا تحمكه قواعد ولاقوانين والهدف منه الربح السريع بغض النظر عما يعود به هدا التعليم من فائدة على المجتمع وعلى التنمية بشكل دقيق لكننا لا تنفق مع هذا الامر لانه لا يخدم المصالح العليا للبلد .

أما بنسبة إلى العراق فقد استمرت قطيعة معرفية ومنهجية عمرها ربع قرن عن المستحدثات الأكاديمية في العالم حيث أصبحت هذه المسافة غير منظورة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي لذا أصبحت المؤسسة العلمية مجرد مؤسسات هيكلية ، ومن ذلك يستوجب إعادة النظر بإستراتجيات جديدة لمعالجة الفشل واستحداث مستجدات في نطاق المعرفة والتقنيات الحديثة ، مما نعكس ذلك على المداخلات والمخرجات التعليم التي تتجه صوبه التعليم الكمي لسبين الاول يعود الى مركزية الجامعات الحكومية والثاني استمرار الخلل في هيكلية البنية الاقتصادية فتصل نسبة القبول في

الجامعات العراقية الى ٩٠٪ من اجمالي عدد خريجي الثانوية بينما النسبة الاعلى في العالم لاتتجاوز ٥٠ ٪ من اجمالي عدد الخريجين من الثانوية لان التنمية الشاملة تجعل السوق بحاجة الى تخصصات مهنية واسعة فيذهب بقية المتخرجين الى المعاهد والمراكز المهنية المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل ، لاتهمنا الاحجام والاعداد بقدر ماتعتني بالجودة النوعية والمخرجات التي ستفرزها ،وان هناك مسالة الراسمال البشري المهاجر حيث هاجر الكثير من الاساتذه بسبيب عدم وجود فرص عمل اوبيئة علمية تجعله يعطي ،ومن يعمل في قطاع التعليم يعاني من عب التدريس[١٢] ويوجد شراكة فعلية في الوقت الحاضر بين القطاع الخاص والجامعات العراقية ، المتمثل بالمكاتب الاستشارية ، والتي تدرس المشكلات التي يمر بها البلد مثل الاعمار المشاريع، ودراسة الجدوى الاقتصادية،المكاتب الطبية ، ولزراعية ،ومكاتب الترجمة والنشر ، والقانون ، وبرامج الاكترونية ... الخ .

الخاتمة

اهتم البحث بإلقاء الضوء على أهمية الشراكة البحثية من خلال تشخيص مفهومها والمعوقات والحلول المناسبة لها ، ودراسة التنظيم القانوني للشراكة البحثية وبعدها الاقتصادي ، وعليه نوصي بضرورة العمل على تنفيذ التوصيات الآتية :

١. إصدار تشريعات قانونية مناسبة لتنظيم عملية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص وتعديل نصوص الكثير من القوانين بما يتلائم مع هذا التنظيم لا سيما قانون الخدمة الجامعية وقانون الوزارة والقوانين التجارية النافذة .
٢. ضرورة قيام الجامعات باتباع السياسات المرنة والبعد عن البيروقراطية والروتين والمركزية .
٣. ضرورة تخصيص الميزانية المناسبة للبحث العلمي في كل المؤسسات الحكومية لاسيما العلمية منها وتهيئة الكوادر البشرية اللازمة من الباحثين وتهيئة كل الوسائل الكفيلة لانجاح عملهم اداريا وماليا وفنيا .

٤. لفت انتباه أفراد المجتمع كافة لاسيما الشركات لإبراز سبل النهوض بالبحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية بشتى الوسائل والطاقات والإمكانيات ، بواسطة تنويع مصادر التمويل، وان يكون للإعلام الجامعي الدور الاساسي في هذا المجال.

المقترحات :

من خلال هذا البحث نقترح آلية لدعم الشراكة بين البحث العلمي بالجامعات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة :

١- الهيكل المقترح مديرية الشراكة الجامعة مع المجتمع :

إنشاء مديرية بكل جامعة وذلك بالتنسيق مع رئاسة الجامعة ، ويقترح تسميتها " مديرية الشراكة الجامعة مع المجتمع" . يشرف على المديرية مدير عام متفرغ ومجموعة غير متفرغة من سبعة خبراء من أعضاء هيئة التدريس، يمثلون الأقسام الرئيسة للتخصصات (العلوم الهندسية، والعلوم الطبية، والبيطرية، وتقنية المعلومات، والاتصالات، والعلوم الإدارية، والعلوم الزراعية) بالإضافة إلى كل رئيس قسم من الاقسام لديه مجموعة من الاساتذة والفنيين المتخصصين في المجالات أعلاه، مع توفير بناية لكل الأقسام الاستشارية وتتضمن قاعات للتدريب الدورات (الإدارية ، والفنية ،والبرامج الاكترونية) ،ويكون وحدة للاعلام الخاص في مديرية لاظهار الانشطة التي تقوم بها . مع وحدة محاسبية مستقلة في عملها ،ووحدة رقابة مالية داخلية،وحدة ادارية وخدمات.واخيرا وحدة التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية

٢- هدف المديرية :

يتمثل الهدف الأساسي للمديرية في تفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الخاصة .

٣- مهام المديرية :

- وضع النظم الخاصة بإدارة الشراكة واللوائح المالية الخاصة بكل برنامج على حدة.
- المساعدة في تشكيل الفرق البحثية من المتخصصين

طبقا للاتجاه البحثي المطلوب للشراكة.

- متابعة أنشطة البرامج المشتركة والنتائج المرحلية لبرامج الشراكة.
- إعداد تقارير نصف سنوية عن نشاط الوحدة، وعرضها على الإدارة العليا للجامعة.والاشتراك بالاجتماعات الدورية في الجامعة .

٤- آلية عمل المديرية :

❖ طبقا للائحة عمل المديرية ، يتم تنفيذ الآتي قبل البدء في انطلاق أنشطة المديرية :

- إعداد قاعدة بيانات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمختلف الكليات والتخصصات على أن يكون عضو هيئة التدريس مهتما بالاشتراك في أنشطة المديرية.
- إعداد حصر للمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والخدمية مع البدء بالمدينة المتواجد بها مقر الجامعة، ويشمل الحصر تصنيف لحجم الشركة (كبيرة – متوسطة – صغيرة) وطبيعة نشاطها وقنوات الاتصال بها.
- إعداد وثائق استبيان احتياجات المؤسسة الاقتصادية في مجال البحث والتطوير.

❖ يتم الإتصال بمسؤول المؤسسة رسمياً عن طريق الجامعة لاستقبال وفد مديرية لمناقشة سبل التعاون والشراكة، وما يمكن أن تساهم به الجامعة في مجال تطوير أنشطة ومنتجات الشركة أو حل المشاكل التي تواجهها.

❖ تجتمع وفد المديرية لدراسة نقاط متطلبات الشركة، وتشكيل فريق بحثي متخصص لبرنامج مقترح مرتبط بالمشكلة المطلوب التعامل معها ويتم تنفيذها بالجامعة، يتم بعد

ذلك إعداد مقترح لبرنامج بحثي بالشراكة، يراعى عند إعداده ما يلي:

- تحديد المنهجية العلمية، وخطة العمل التفصيلية بالجدول الزمني والميزانية المطلوبة للتنفيذ، وتكليفات كل عضو بالفريق البحثي.
- تقسم خطة تنفيذ البرنامج إلى ثلاث مراحل، تستقل كل مرحلة بخطتها الفنية وميزانيتها والمخرجات الخاصة بها .
- يمكن الاستعانة بخبير من خارج الجامعة في الفريق البحثي ، مع إمكانية مشاركة ممثل للمؤسسة الاقتصادية في الفريق البحثي.

❖ يتم التعامل المالي على الوجه التالي :

- تشمل ميزانية المقترح تكلفة التشغيل (شاملة مقابل استخدام المعامل والأجهزة الجامعية) ومكافآت فريق العمل والمصروفات الإدارية.
- أن يقسم التمويل الى مراحل ، تتولى الجامعة تمويل المرحلة الأولى (ربع الميزانية التي ينفد بها البحث)، على أن يتم تمويل المرحلة الثانية من المؤسسة وحسب بنود العقد، مع مراعاة خطط المتابعة؛ وفي هذه الحالة يقدم درجة اطمئنان عالية للمؤسسة الاقتصادية؛ حيث لا تقدم أي تمويل لفترة تقارب ربع مدة تنفيذ برنامج البحث والتطوير، وهي فترة كافية للوقوف على إمكانية نجاح الشراكة .

يتم التصرف في ميزانيات البرامج (بعد خصم مبالغ المكافات) على أساس نظام مقترح (بهدف الوصول للاستقلال المالي للمديرية) وحسب القوانين

المشـــــرعة للمكاتـــــب الاستشارية ،والية التعـاون المشـتركة ،وقـوانين التعاقـد على البحوث.

الهيكلية الادارية للمديرية :

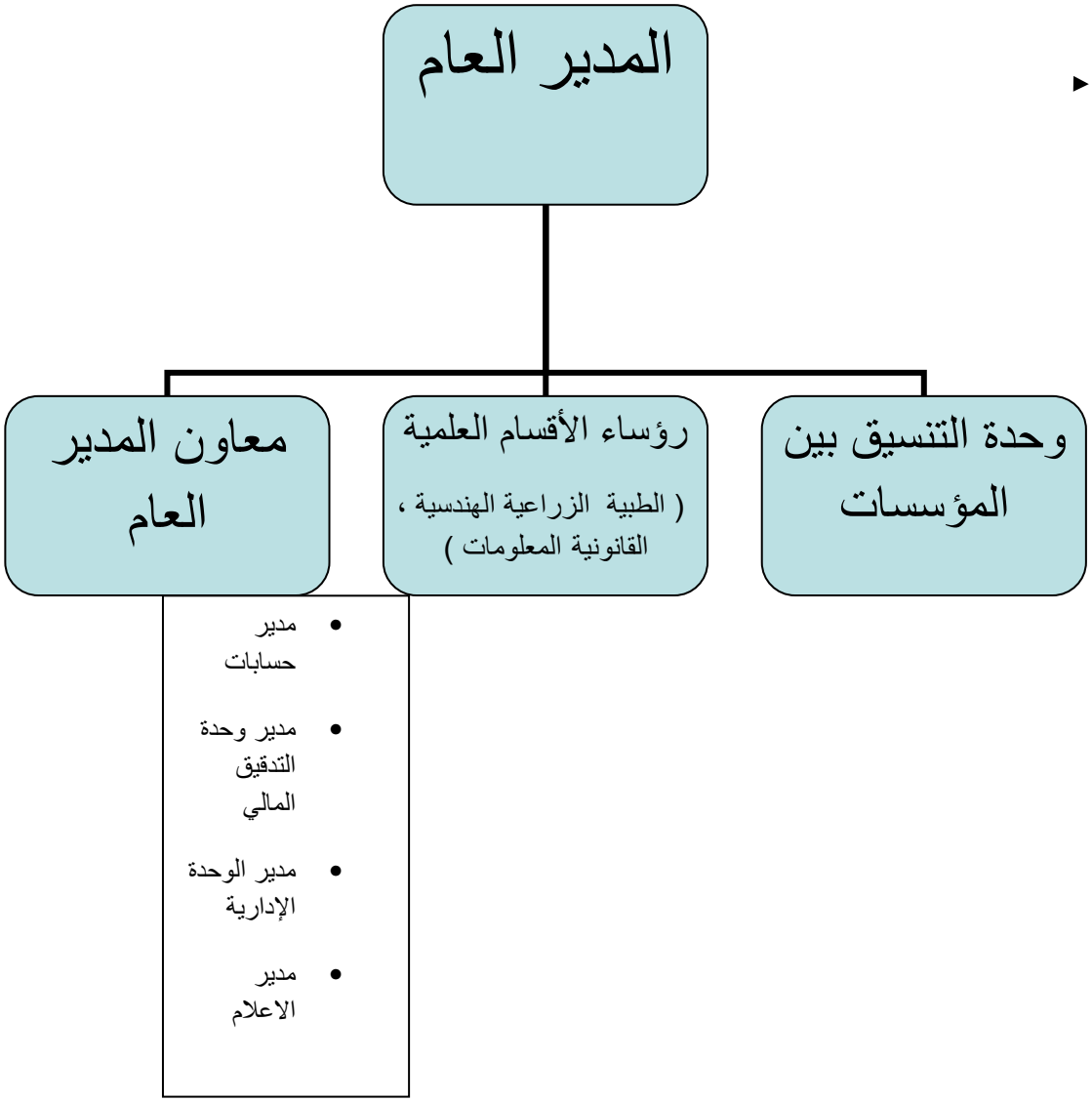

على أن يكون التمويل من الجامعة في المرحلة الأولى ثم الاعتماد على التمويل الذاتي من المديرية نفسها .

هوامش البحث

(١) الدكتور: كمال رزيق والأستاذ: مسدور فارس ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعدحلب ، ص ٧ منشور على الموقع الالكتروني:
www.clubnada.jeeran.com

(٢)د حبيب عبد الرزاق والسيدة بومدين حوالف رحيمة ، الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ، جامعة ابي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .منشور على الموقع الالكتروني :
www.clubnada.jeeran.com

(٣) مهنا، كامل. ٢٠٠٦م. بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية. التقرير السنوي الخامس. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. ص ٣٩

(٤) عبد السلام عبد الغفار : " دعوة لتطوير التعليم الجامعي " مجلة " دراسات في التعليم الجامعي " جامعة عين شمس " مركز تطوير التعليم الجامعي " القاهرة ، عالم الكتب ١٩٩٣ ص١٤

(٥) د. هنادي محمد عمر عرفة ، معوقات وتحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في السعودية ، مؤتمر جامعة الملك عبد العزيز لضمان الجودة ، ص ٣٥٢ .منشور على الموقع الالكتروني
www.imamu.edu.sa/events/community

(٦) أ.د. محمد بن إبراهيم السويل ، تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، مؤتمر جامعة الملك عبد العزيز لضمان الجودة ، ص ٢٤ .منشور على الموقع الالكتروني
www.imamu.edu.sa/events/community

(٧) سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود ، تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، مؤتمر جامعة

الملك عبد العزيز لضمان الجودة ، ص ١٠.منشور على الموقع الالكتروني www.imamu.edu.sa/events/community

(٨) أ.د. يوسف بن عبد العزيز التركي ، أ.د. سعيد محمد أبو العلا ، آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير ، جامعة الملك عبد العزيز . مؤتمر جامعة الملك عبد العزيز لضمان الجودة ، ص ٣٥٧ .منشور على الموقع الالكتروني www.imamu.edu.sa/events/community

(٩) بحث مقدم الى ندوة استقلالية الجامعات المنعقد في السليمانية ٢٠٠٧

(١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦

(١١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ ص٣٣

(١٢) مجلة أراء ،تصدر عن مركز الخليج العربي للأبحاث ،العدد ٣٠ نوفبمر ٢٠٠٩ www.araa.ar